



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية التاسعة والتسعون
على المستوى الوزاري

كلمة سعادة السفير/ نجيب المنيف

المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية
رئيس وفد الجمهورية التونسية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود،

معالي السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة المدراء العامون وممثلو المنظمات العربية المتخصصة،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نلتقي اليوم في مستهل أعمال الدورة العادية (99) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ويُشرفني أن أنقل إليكم تحيات معالي السيد زياد لعزاري وزير الصناعة والتجارة في الجمهورية التونسية، ومشاعره الصادقة لكم جميعاً، وأبْلغكم اعتذاره لعدم التمكن من حضور اجتماعات هذه الدورة لتواجده في مهمة خارج تونس رفقة معالي السيد رئيس الحكومة. وقد كلفني بأن أنوب عنه في أشغال هذه الدورة.

وفي البداية، اسمحوا لي أن أتقدم باسمكم جميعاً وباسم وفد بلادي تونس للأشقاء في الجزائر بأحرّ التعازي على إثر وفاة معالي السيد بختي بلعاب وزير التجارة والعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري.

كما أتوجه بأخلص عبارات الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط ومعالي نائب الأمين العام والسادة الأمناء العامين المساعدين للشؤون الاقتصادية وللشؤون الاجتماعية والعاملين في الأمانة التنفيذية على ما لقيناه من تعاون في متابعة تنفيذ قرارات الدورة (98) للمجلس، وفي الاعداد والتنسيق لمواعيد وأنشطة وفعاليات التعاون على المستويين العربي والدولي طيلة رئاسة بلادي لأشغال دورة المجلس.

وأغتنم هذه المناسبة لأهنئ سعادة السفير كمال حسن علي بمناسبة توليه منصب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه.

أصحاب المعالي والسعادة،

تبعاً للقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، شهدت فترة تولي تونس رئاسة الدورة (98) للمجلس حركية هامة لأنشطة التعاون سواء على المستوى العربي - العربي أو العربي - الدولي.

ولقد عملنا بالتعاون مع الأمانة العامة مُمثلةً في أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بروح عالية من التنسيق في سبيل تحقيق أفضل ظروف النجاح لتلك المواعيد وفي سبيل التقدم في تنفيذ تلك القرارات تعزيزاً للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

كما عملت تونس خلال رئاستها لدورة المجلس على المشاركة في الفعاليات والاجتماعات التي تم تنظيمها وعلى دفع جهود التقدم في استكمال المواضيع المعروضة على تلك الاجتماعات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، على غرار المواضيع المتعلقة بمقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي والمنافسة والمواصفات وغيرها من المواضيع.

كما بادرت تونس خلال رئاستها للدورة بالعمل على توظيف الامكانيات المتاحة مع المنظمات الاقليمية والدولية، لمزيد تعزيز فرص التعاون العربي الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وحرصت في هذا الاطار على المشاركة في الفعاليات التي تم تنظيمها في هذا الاطار، ومن ذلك على سبيل الذكر، الاطلاق الرسمي لأنشطة مركز تونس الاقليمي للتكوين والتوثيق في مجال المنافسة في شهر نوفمبر 2016، بحضور ممثلين عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، وجامعة الدول العربية، وتخصيص أول نشاط اقليمي للمركز خلال نفس الفترة لفائدة الدول العربية والمتمثل في دورة تكوينية حول "التكامل الاقتصادي الاقليمي من خلال اعتماد سياسة المنافسة وحماية المستهلك".

وأود الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه وفقاً للاتفاق المبرم بين تونس والاونكتاد، يهدف مركز تونس الاقليمي للتكوين والتوثيق في مجال المنافسة إلى تدعيم قدرات البلدان النامية وخاصةً البلدان العربية والافريقية والمتوسطة في مجال قانون وسياسة المنافسة وحماية المستهلك.

كما تم بالتعاون مع هيكل الأمم المتحدة، وعدد من المنظمات الاقليمية، تنظيم عدد من الفعاليات الرامية إلى دعم التكامل الاقليمي وتنمية القدرات في عدد من المجالات على غرار السياسات التجارية وقواعد المنشأ وتسهيل التجارة وكذلك حول جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة لما بعد مؤتمر نيروبي وانعكاساته على مسارات التكامل التجاري الاقليمي في الدول العربية.

وفي مجال الاستثمار، وكما تعلمون، فقد نظمت بلادي يومي 29-30 نوفمبر 2016 الندوة الدولية لدعم الاقتصاد والاستثمار "تونس 2020"، والتي شهدت مشاركة ثلث دول العالم وحضور عدد هام من قادة الدول ورؤساء المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية.

ولقد حرصت بلادي على حضور الدول العربية في فعاليات الندوة المذكورة وعلى استفادتها من المشاريع الاستثمارية التي تم عرضها، والتي بلغت 140 مشروعاً، شملت 20 مجالاً استثمارياً من ضمنها البنية التحتية والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة وقطاع البيئة والطاقة المتجددة.

أصحاب المعالي والسعادة،

أود أن أجدد تأكيد وحرص تونس على تعزيز العمل العربي المشترك وبناء فضاء اقتصادي متكامل وموحد، وسعيها باستمرار إلى تهيئة فرص التعاون في محيطها العربي، ودعم الجهود الرامية إلى إحكام الاستفادة من فرص التكامل والشراكة على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، بما يُعزّز قدرة اقتصادياتنا على مجابهة التحولات الاقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية وبما يخدم مسيرة التنمية في بلداننا بأبعادها الاقتصادي والاجتماعية.

وإن حرصنا المشترك والمتواصل على تدعيم مسيرة التكامل العربي، يجعلنا على يقين بأن الدورة (99) لمجلسنا المقرر، التي سترأسها الجزائر الشقيقة ستكون محطة هامة على درب مزيد تفعيل العمل العربي المشترك في جانبه الاقتصادي والاجتماعي.

وأود في هذا الاطار، أن أؤكد بالخصوص على الأهمية البالغة التي يكتسبها التقدم في تنفيذ قرارات التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاجتماعية العربية، إضافةً إلى تدعيم جهود مؤسسات العمل العربي المشترك في المجال الاجتماعي باعتبار أهمية تلازم البُعد الاقتصادي والاجتماعي وضرورة تهيئة الموارد البشرية والتشغيل وتحسين معدل الدخل والاستفادة من مختلف مبادرات التعاون العربي الدولي وغيرها من المواضيع الهامة، خاصةً وأن السنوات القادمة سيكون محورها على الصعيد الدولي والاقليمي تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، وستكون برامج وأنشطة مختلف المنظمات الدولية في هذا الاتجاه، ومن المهم أن تكون الدول العربية حاضرة وفاعلة في مختلف المواعيد والبرامج والأنشطة ذات الصلة.

أصحاب المعالي والسعادة،

في الختام أجدد الشكر لكم لما لمسناه لديكم جميعاً من تعاون أخوي مما أسهم في نجاح رئاسة تونس للدورة (98).

والآن يُشرفني دعوة معالي السيد عبد المجيد تبون وزير السكن والعمران والمدينة ووزير التجارة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة للتفضل بتسلم رئاسة الدورة (99) للمجلس، متمنياً لمعاليه كامل السداد والتوفيق في رئاسته لهذه الدورة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،